

Distr.: General

5 January 2000

Arabic

Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة ٤

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد موتشوتشوكو (ليسوتو)

المحتويات

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية

والثلاثين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2. United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين (تابع) (A/54/17)

١ - السيد أنور (باكستان): قال إن العمل الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) يتسم بأهمية خاصة في عصر العولمة والانفتاح في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن العمل الذي اضطلعت به اللجنة فيما يتعلق بمشروع الدليل التشريعي لمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تسعى، مثل بلده، إلى الحصول على رأس المال الأجنبي لتمويل هذه المشاريع. وأعرب عن ترحيب وفده بالتركيز الذي أولته اللجنة لضرورة الحفاظ على توازن بين هدف اجتذاب الاستثمار الخاص إلى مشاريع البنية التحتية وبين حماية مصالح الحكومة المضيفة والمنتفعين بمرفق البنية التحتية. وبالنظر إلى أن تنوع التقاليد القانونية والممارسات الإدارية الوطنية يجعل من الصعب صوغ أحكام تشريعية نموذجية، فقد أعرب عن تأييد وفده لفكرة أن تُستعرض التوصيات التشريعية بمساعدة خبراء، رهنا بمشاركة جميع الدول الأعضاء.

٢ - وأعرب عن أسف وفده لعدم التوصل إلى توافق في الآراء حول إعداد القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الرقمية ولكنه لاحظ مع الارتياح أن اللجنة ستواصل القيام بعملها في هذا المجال. أما العمل الذي قامت به اللجنة فيما يتعلق بمشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات فيتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية، إذ أن من شأن القواعد الواضحة الخالية من الالتباس أن تزيد إتاحة التمويل الائتماني لهذه البلدان بأسعار أيسر في تحملها.

٣ - ومضى يقول إنه بالرغم من فائدة الاقتراح المقدم من استراليا بإنشاء فريق عامل لصياغة قانون نموذجي بشأن إعسار الشركات، فإن وفده يدرك الصعوبات التي يحتمل أن تصادفها اللجنة في إعداد تشريع نموذجي يقبله الجميع. لذلك فهو يفضل عقد فريق عامل لإعداد مقترحات بشأن الجدوى لتنظر فيها اللجنة في أثناء دورتها الثالثة والثلاثين.

٤ - وأضاف أن المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في أعمال اللجنة أساسية، ولا تقل عنها أهمية أنشطة التدريب والمساعدة التقنية التي تضطلع بها اللجنة لصالح البلدان النامية. ومن ثم فإنه يعرب عن تأييد وفده لتوصيات اللجنة بزيادة كل من الموارد البشرية والمالية بغية كفالة التنفيذ الفعال لبرنامج التدريب والمساعدة الذي تضطلع به.

٥ - السيد بوليتي (إيطاليا): أعرب عن ترحيبه بالتقدم الذي تم إحرازه في الدورة الثانية والثلاثين للجنة. وقال إن من دواعي سرور وفده بصفة خاصة أن اللجنة تمكنت من دراسة مشروع الدليل التشريعي لمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص بأكمله وهو أفضل كثيرا من المشروع السابق. وأشار إلى أهمية الحفاظ على التوازن بين هدف اجتذاب الاستثمار الخاص إلى مشاريع البنية التحتية وبين حماية مصالح الحكومة المضيفة

والمنتفعين بمرفق البنية التحتية. وقال إن وفده يتطلع إلى قيام أمانة الأونسيترال باستعراض شامل لهذا الدليل، بمساعدة من الخبراء، كما يتطلع إلى إنجاز العمل المتعلق بهذا الموضوع على وجه السرعة.

٦ - وأعرب عن الأهمية الكبيرة التي يعلقها بلده على مشروع القواعد الموحدة بشأن الجوانب القانونية ذات الصلة بالتوقيعات الرقمية وسلطات التصديق. وأكد ضرورة بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تكون جاهزة لكي تنظر فيها اللجنة وتعتمدها في دورتها القادمة. أما الأعمال المقبلة في ميدان التجارة الإلكترونية، فقال إنها ينبغي أن تركز على مجالات من قبيل نظم تسوية النزاعات على خط الحاسوب والقانون الواجب التطبيق والولاية القضائية.

٧ - ومضى يقول إنه بالرغم من أنه ما زال يلزم التصدي لعدد من المسائل المحددة في إعداد مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات، فإن وفده على ثقة من أن هذا المشروع سيكون جاهزا لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين. وأضاف أن توحيد القواعد القابلة للتطبيق سيزيد من اليقين وإمكانية التنبؤ بالحصول على الائتمانات المقدمة بناء على مستحقات كما سيزيد من توافر الائتمان بأسعار أيسر تحملا، مما يعود بالنفع على كثير من البلدان النامية.

٨ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة التي يمكن أن تقوم بها اللجنة في مجال التحكيم التجاري الدولي وقانون الإعسار، أعرب عن تفضيل وفده لإحالة عدد من البنود ذات الأولوية المتصلة بالتحكيم التجاري الدولي إلى فريق عامل وقال إنه يتطلع إلى النتائج التي تسفر عنها الدورة القادمة للفريق العامل المعني بقانون الإعسار، والذي سيقوم بإعداد اقتراح بشأن الجدوى.

٩ - وقال إن زيادة تطوير السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال والأنشطة المضطلع بها من خلال برنامج اللجنة للتدريب والمساعدة دليل على التزام اللجنة وتفانيها المستمرين في القيام بمهامها. واختتم كلمته بأن وفده يعلق أهمية قصوى على الجهود المبذولة للتنسيق بين عمل اللجنة وعمل الهيئات الأخرى النشطة في مجال القانون التجاري الدولي، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص.

١٠ - السيدة ويلسون (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظت استمرار اللجنة في التركيز على المشاريع التقنية والمشاريع القانونية والاقتصادية القابلة للتحقيق والتي من الممكن أن تعود بالنفع على الدول التي تنتمي لجميع مستويات التنمية الاقتصادية وفي جميع المناطق. وأضافت أن اللجنة جديرة بالإشادة بها لعدم إقحامها السياسة في النهج الذي تتبعه إزاء التطورات الراهنة في مجالات التجارة.

١١ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة في ثلاثة مجالات في دورتها الثانية والثلاثين. والمأمول بادئ ذي بدء أن يُستكمل مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات وأن يتسنى للجنة أن توصي اللجنة السادسة بتقديمه إلى الجمعية العامة للاعتماد في دورتها الخامسة والخمسين. وقالت إن مشروع الاتفاقية جدير بالحصول على تأييد واسع من الدول النامية والدول الناشئة التي ستجني مكاسب أكثر من غيرها من وراء نظامها التعاهدي.

١٢ - ومضت تقول إن بعض التقدم قد أحرز أيضا في إعداد التوجيه التشريعي للدول الراغبة في تعزيز هياكلها الأساسية من خلال الطرق الجديدة للتمويل الدولي للمشاريع. وأضافت أن أحدث وسائل التمويل تربط أسواق القطاع الخاص بالإشراف الحكومي وتتوافق مع الجهود الرامية إلى تحقيق الخصخصة وخفض النفقات المباشرة في كثير من المجالات. واستدركت قائلة إن تلك الترتيبات لا تتمشى أحيانا مع القوانين المحلية القديمة. ولكفالة استفادة الدول النامية والدول الناشئة اقتصاديا إلى أقصى حد من الترتيبات الجديدة، لا بد من أن تأخذ اللجنة في معاييرها وتوجيهاتها القانونية الأسواق المالية والأسواق المالية الدولية جيدا في الحساب وأن تنمي الاستعداد لتعديل القوانين الوطنية القائمة. وقالت إنه في حين يأمل وفدها في أن يكتمل العمل في هذا المشروع في الدورة القادمة للجنة، قد يلزم المزيد من الوقت لتحقيق هذه الغايات.

١٣ - وأوضحت أن بعض التقدم قد أحرز أيضا في الجهد المبذول لإيجاد توافق في الآراء بشأن الدليل القانوني لنظم التوقيعات الرقمية وتوثيق الرسائل. واستدركت قائلة إنه قد يكون من السابق لأوانه السعي لوضع هذا الموضوع في صيغته النهائية في المرحلة الراهنة، بما أن التطبيقات التجارية تتطور بشكل سريع. ويمكن للجنة، إذا دعت الضرورة، أن تنظر في استثناءات عملها بعد أن يصبح تطبيق التكنولوجيات ذات الصلة في السوق التجاري على قدر من الوضوح يكفي لتمكين الدول من التوصل إلى اتفاق مجد بشأن المعايير القانونية.

١٤ - وقالت إن اللجنة ينبغي أيضا أن تنظر، في أقرب فرصة مناسبة، في المشاريع الجديدة الممكنة في بعض مجالات التجارة الإلكترونية من قبيل النقل الإلكتروني للحقوق في السلع الملموسة، والحقوق في البيانات الإلكترونية، وقانون التعاقد في المعاملات الإلكترونية. وأضافت أن الإعراب متزايد عن الاهتمام باقتراح لإبرام اتفاقية متعددة الأطراف تشمل الأبواب التي تحظى بتأييد واسع في قانون اللجنة النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية.

١٥ - وقالت إن من المواضيع الهامة الأخرى التي نوقشت في الدورة الثانية والثلاثين موضوعا التحكيم التجاري الدولي وإعسار الكيانات التجارية عبر الحدود. وفيما يتعلق بالموضوع الأول، أعربت عن استعداد وفدها لتأييد القيام بمزيد من العمل في حالة وجود توافق في الآراء عن احتمالات الاضطلاع بمشاريع قابلة للتحقيق. وأوضحت أن ما أعرب عنه من الاهتمام بالموضوع الثاني ينم عن تسليم واسع النطاق بأهمية العمل الذي أنجزته اللجنة بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٩٧. وكان من دواعي سرورها أن تلاحظ أن مشروع قانون معروض على الكونغرس، ومن شأنه في حالة اعتماده تنقيح قوانين الإفلاس في الولايات المتحدة، يستند إلى أحكام قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وأعربت عن أمل وفدها في أن تنظر الدول الأخرى في اتخاذ إجراء مماثل بهدف إتاحة حلول أفضل للمؤسسات التي تعاني متاعب اقتصادية وتمتد قوة العمل فيها وأصولها وأسواقها عبر حدود عدد من البلدان.

١٦ - ومضت تقول إن أحد المواضيع التي يقترح النظر فيها في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة هو ما إذا كان يوجد في دوائر المصالح البحرية والنقل البحري تأييد كاف لبذل محاولة جديدة لتحقيق التناسق في مجال النقل الدولي للبضائع بطريق البحر. وقالت إن وفدها سيدعم هذا الجهد إذا اضطلع به، ويوافق على أن يشمل نطاق هذا العمل جميع المسائل ذات الصلة وأن يسعى للمواءمة بين مختلف الصكوك الدولية الموجودة حاليا.

١٧ - وأكدت أن كثيرا من البلدان، خاصة الدول النامية والدول الناشئة، قد أفادت من المساعدة التقنية والبرامج الإقليمية المقدمة من أمانة الأونسيترال، التي قامت بجميع مهامها في دعم اللجنة على نحو جدير بالثناء. ومن شأن الحفاظ على هذا المستوى الرفيع من الاحتراف في حدود الموارد القائمة أن يشكل تحديا مستمرا. وفي هذا الصدد، قالت إن وفدها استمع باهتمام للتعليقات التي أبدتها ممثل اليابان في الجلسة الثالثة ويوافق على أنه ينبغي القيام بدراسة متأنية للطرق المختلفة للتصدي لمتطلبات عبء العمل المتزايد.

١٨ - السيد بالاناندان (الهند): أعرب عن ترحيبه بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في إعداد دليل تشريعي لمشاريع البناء والتشغيل والنقل، من شأنه أن يساعد الدول على إعداد التشريعات الوطنية المتعلقة بهذه المشاريع أو تحديثها، معجلا بذلك تطوير الهياكل الأساسية. وقال إن من الضروري إيجاد توازن بين مصالح الشركات المستثمرة ومصالح الحكومات المضيفة والمنتفعين.

١٩ - وأضاف أن وفده يلاحظ أن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية، لدى وضعه نص مشروع اتفاقية الإحالة بالتمويل بالمستحقات في صيغته النهائية، قد سعى لتجنب أشكال التعارض بين مشروع الاتفاقية وبين الصكوك الأخرى، بما فيها مشروع اتفاقية المصالح الدولية في المعدات المتنقلة التي يعدة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. وقال إن وفده يرى أنه يمكن تسوية هذه النزاعات، في حالة عدم إمكان تجنبها، بإعطاء الأسبقية لأحد النصين أو الآخر.

٢٠ - ومضى يقول إن وفده يشارك الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية استنتاجه المبدئي فيما يتعلق بجدوى إعداد مشروع القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الرقمية وسلطات التصديق ويرى أنه سيكون من السابق لأوانه اتخاذ أي قرار بشأن نطاق هذه القواعد وشكلها على وجه الدقة. وينبغي أن يركز الفريق العامل على المسائل المتعلقة بالتوقيعات الرقمية، وأن تكون القواعد الموحدة متسقة مع النهج الصالح لجميع الوسائط الذي أخذ به في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، وذلك دون الإثناء عن استعمال تقنيات توثيق أخرى.

٢١ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للجنة في مجال التحكيم التجاري الدولي، أشار إلى المشاكل العملية التي تم تحديدها خلال الاحتفال الخاص باليوم التذكاري لاتفاقية نيويورك في عام ١٩٩٨. وأعرب عن تقدير وفده لمواصلة أمانة الأونسيترال رصدها تنفيذ اتفاقية نيويورك المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، وللعمل الذي قامت به في التعريف بالأحكام القضائية وقرارات التحكيم، ولبرنامجها للتدريب والمساعدة التقنية.

٢٢ - السيد ميكبرا يونثونغ (تايلند): أعرب عن ترحيبه بالتقدم الذي أحرزته الأونسيترال في إعداد مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، مما سيكون له فائدة عظيمة للبلدان النامية. وأعلن تأييد وفده للجهود التي تبذلها اللجنة للحفاظ على توازن منصف بين ضرورة اجتذاب الاستثمار الخاص إلى مشاريع البنية التحتية وبين ضرورة حماية مصالح الحكومة المضيفة والمنتفعين.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن الاستعانة بالأفرقة العاملة للاضطلاع بولاية اللجنة، كالفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية، كللت بالنجاح. وأعرب عن أمل وفده في أن يعجل هذا الفريق العامل في دورتها الحالية بإعداد مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات حتى يمكن للأونسيترال اعتماده في دورتها الثالثة والثلاثين. وأضاف أن وفده، رغم موافقته على أن مشروع الاتفاقية ينطوي على إمكانية زيادة المتاح من الائتمانات الأدنى تكلفة، فإنه يؤكد من جديد موقفه المتمثل في أن الإحالة بموجب مشروع الاتفاقية لا ينبغي أن يكون لها تأثير ضار على حقوق المدين والتزاماته. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يأخذ مشروع الاتفاقية بعين الاعتبار المبادئ القانونية المتباينة في الدول الأعضاء تسهيلاً لقبوله على نطاق واسع.

٢٤ - ومضى يقول إن مشروع قانون للتجارة الإلكترونية، يستند إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، على وشك أن يقدم إلى مجلس الوزراء التايلندي لاعتماده، وإن بلده عاكف على صياغة عدة قوانين أخرى استناداً إلى الأساس نفسه. وأضاف أن رصيد اللجنة الوافر من المعلومات بشأن أحدث التطورات في التجارة الإلكترونية وتجارب البلدان الأخرى يمكن أن يمثل مرجعاً مفيداً لواضعي القوانين على الصعيد الوطني. ومن ثم ينبغي أن تواصل الأونسيترال توفير التدريب والمساعدة التقنية للبلدان النامية عن طريق الحلقات الدراسية وعمليات تبادل الخبرة فيما يتعلق بالقانون التجاري. وقال إن وفده، رغم تسليمه بالقيود التي تفرضها الميزانية على اللجنة، يأمل في أن توفر الدول المتقدمة النمو والقطاع الخاص الدعم المالي المناسب في هذا السبيل.

٢٥ - وأعرب عن تأييد حكومته أيضاً للقرار الذي اتخذته اللجنة بالقيام بالمزيد من الدراسات بشأن التحكيم التجاري الدولي والإعسار عبر الحدود. فرغم تحقيق درجة معينة من الاتساق في هذين المجالين، ما زالت المداولات غير مستكملة فيما يتعلق بكثير من المسائل. والأمل معقود على إحراز مزيد من التقدم في الوقت المناسب، وخاصة لأن الأزمات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا تبرز الحاجة إلى قوانين اقتصادية لدعم الانتعاش في هذه المنطقة.

٢٦ - السيد فرانكو (كولومبيا): قال إن وفده، مع موافقته على البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو، يرغب في التعليق على التقدم المحرز في مسائل معينة متعلقة بالقانون التجاري في بلده.

٢٧ - وأعرب عن ملاحظة وفده مع الارتياح إتمام مشروع الدليل التشريعي لمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. فإعداد هذا الدليل ينطوي على أهمية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف قائلاً إن وضوح القواعد التي تقدم للمستثمرين الأمن القانوني فيما يتعلق بالعائدات على استثماراتهم طويلة الأجل يمكن أن يقلل من ضرورة إصدار الضمانات العامة. وينبغي لذلك أن يتضمن الدليل التشريعي أحكاماً لكفالة الاستمرار في تقديم الخدمات والالتزام بقواعد السلامة والقواعد البيئية ذات الأهمية للحكومات المضيفة. وأضاف أن الدستور في كولومبيا تم تعديله في عام ١٩٩٩ لإلغاء المصادرة الإدارية دون تعويض، وذلك في محاولة لإزالة عدم اليقين لدى المستثمرين.

٢٨ - وأعلن أن رئيس كولومبيا وقّع في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ قانونا للتجارة الإلكترونية مبنيا على قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، يحدد استعمال وسائل البيانات والتوقيعات الرقمية وينظمه ويرخص باستعمال نظام للتصديق. ويرمي القانون الجديد إلى تنظيم اتجاهات المعاملات التجارية التي تتم عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات، وذلك بهدف توفير الأمن القانوني اللازم للتنمية الاقتصادية العادية. ومن شأن هذا القانون أن يمكّن بلده من دخول الألفية الجديدة بهيكل قانوني مهيأ لمواكبة التغيير التكنولوجي والتجاري. وتحوز كولومبيا بتنفيذ هذا القانون فضل الريادة في أمريكا اللاتينية.

٢٩ - وقال إنه في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وافق الكونغرس في كولومبيا على اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع، المبرمة في عام ١٩٨٠. وهذا القرار حاليا قيد استعراض المحكمة الدستورية انتظارا لإقراره من جانب رئيس الجمهورية، والأمل معقود على التصديق على هذا الصك في الوقت المناسب.

٣٠ - السيد موناغاس - ليسور (فنزويلا): أعرب عن تأييد وفده الكامل للملاحظات التي أبدتها ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو وعن ترحيبه بإتمام اللجنة مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. وقال إن من المهم في صقل هذا الدليل الحفاظ على التوازن المناسب بين اجتذاب الاستثمار الخاص وحماية مصالح كل من الحكومة المضيفة والمنتفعين بالهياكل الأساسية. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، أن يتضمن هذا الدليل بدائل مناسبة للنظم القانونية المختلفة، مع التركيز على الأحكام التي يمكن أن تكون بمثابة نماذج تشريعية.

٣١ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية أن يتمكن من إنجاز العمل المكلف به في ولايته، برغم العوائق التي واجهها في التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بوضع إطار قانوني لمشروع القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية. والفريق العامل، علاوة على ذلك، مؤهل جيدا لإعداد مشروع اتفاقية دولية تضم القواعد الواردة في القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ومشروع القواعد النموذجية بشأن التوقيعات الإلكترونية وتزيد في تطويرها.

٣٢ - وأضاف أن ثمة حاجة ماسة لقانون موحد أو قواعد عامة بشأن الإحالة في التمويل بالمستحقات، بغية زيادة المتاح من الائتمان قليل التكلفة للأعمال التجارية في البلدان النامية. ومن ثم ينبغي للفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية أن ينجز عمله المتعلق بمشروع الاتفاقية حتى يتسنى للجنة النظر فيه في دورتها الثالثة والثلاثين.

٣٣ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة الممكنة للجنة، قال إن وفده يؤيد إنشاء فريق عامل للنظر في المسائل الممكنة في مجال التحكيم التجاري الدولي وفي جدوى إعداد قانون نموذجي بشأن التوفيق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبرزت الأزمات المالية في الأعوام الأخيرة الحاجة إلى قواعد متينة لتنظيم الإعسار والعلاقة بين المدين والدائن. لذلك فإن وفده يوافق على القرار الذي اتخذته اللجنة بتوجيه الفريق العامل المعني بقانون الإعسار إلى استكشاف إمكانية إعداد قانون نموذجي بشأن إعسار الشركات.

٣٤ - وأعرب عن رغبة وفده في أن يرى المزيد من التأكيد على التدريب والمساعدة التقنية عملاً على زيادة الوعي بنصوص الأونسيترال الموجودة، ولا سيما في البلدان النامية التي تفتقر إلى المتخصصين في القانون التجاري الدولي. وسيكون من الأمور القيّمة أيضاً توسيع نطاق مشاركة رعايا البلدان النامية في برنامج أمانة اللجنة للتدريب الداخلي، كما ينبغي أن توضع نصوص الأونسيترال على موقع اللجنة في الشبكة العالمية بجميع اللغات الرسمية للمنظمة. وأعرب عن أمل وفده في أن ترصد الجمعية العامة المبالغ الضرورية للقيام بهذه البرامج. وفي الختام، لاحظ أن إصدار حولية الأونسيترال تأخر كثيراً عن مواعده المقرر؛ وقال إنه ينبغي بذل قصارى الجهد لنشرها بجميع اللغات الرسمية وتوزيعها على الدول الأعضاء في توقيت مناسب.

٣٥ - السيد سوهندار (إندونيسيا): أشاد بفعالية اللجنة الشديدة على مر السنين في مساعدة الدول النامية على الاشتراك في التبادل التجاري الدولي على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أن مبدأ المساواة بين الدول ينبغي تفسيره، في تطوير القانون التجاري الدولي، بأنه حق كل دولة وشعبها لا في الوجود فحسب وإنما أيضاً في التنمية. وينبغي أن يتضمن القانون التجاري الدولي مجموعة من القواعد التي تروج للإنصاف والانتصاف والتعويض عن الافتقار إلى المساواة السائد بين الدول.

٣٦ - أما في إعداد الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، فقال إن من المهم الحفاظ على توازن بين تعزيز الاستثمار الأجنبي لمشاريع الهياكل الأساسية وبين حماية مصالح البلدان المضيفة والمنتفعين. وأضاف أنه لا يمكن إيفاء هذا الدليل حقه من الأهمية لنفعه الحكومات في قيامها باستعراض التشريعات الوطنية المتعلقة بهذا الموضوع واستكمالها واعتمادها. وأعرب عن رأي وفده أن نص الدليل يوفر قدراً كافياً من المرونة لتلبية احتياجات السلطات التي تعمل في ظل نظم قانونية مختلفة.

٣٧ - ومضى يقول إن توجيه اللجنة ضروري للبلدان النامية في إعداد التشريعات الوطنية بشأن التوقيعات الإلكترونية. وينبغي للفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية، في العمل الذي يقوم به بشأن مرافق مفاتيح الترميز العمومية، أن ينظر في شتى النماذج وأن ينشئ قواعد حول وظيفة المشترك ووظيفة التصديق ووظيفة الارتكان. وأعرب عن سرور وفده لأن اللجنة تنظر في توصيات مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل بشأن المقابلات الإلكترونية لعبارات "الكتابة" و "التوقيع" و "المستند" وإعداد بروتوكول شامل للمعاهدات المتعددة الأطراف تيسيراً لزيادة استخدام التجارة الإلكترونية.

٣٨ - وقال إن إتاحة الائتمان بأسعار أيسر في تحملها على البلدان النامية أمر ذو أهمية حيوية لتعزيز التبادل التجاري الدولي. ولذلك فإن وفده يتطلع إلى إتمام العمل المتعلق بمشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات.

٣٩ - وقال إنه ينبغي للأونسيترال، في أعمالها المقبلة، أن تعد قواعد جديدة بشأن التحكيم التجاري الدولي والتوفيق وأن تقيّم القواعد الموجودة بغية توضيح ما فيها من التباسات. وأعرب عن إشادة وفده بالجهود التي تبذلها اللجنة لتوسيع نطاق برامج التدريب والمساعدة ونشر وثائق الأونسيترال، جزئياً باستعمال موقعها على الشبكة العالمية. كما أعرب عن الأمل في زيادة الموارد المالية لكفالة تنفيذ هذه البرامج. وحث اللجنة على

التنسيق بين جهودها وجهود المنظمات الدولية من قبيل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في وضع مجموعة دولية موحدة من قواعد القانون التجاري.

٤٠ - السيد شين هيون - سو (جمهورية كوريا): قال إن الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص سيعود بفائدة كبيرة على البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية وتعجز عن تلبية احتياجاتها المتزايدة إلى الهياكل الأساسية عن طريق الاستثمار الرأسمالي العام. وأعرب عن موافقة وفده على قيام أمانة الأونسيترال، بمساعدة من الخبراء، باستعراض جميع التوصيات المقدمة وتقديم مشروع نص لاعتماده بأسرع ما يمكن.

٤١ - وأضاف أن هناك حاجة ملحة لقواعد موحدة بقصد تيسير التجارة الإلكترونية، بالنظر إلى الزيادة الحادة في عدد مستعملي شبكة الإنترنت على نطاق العالم. وأعرب عن تأييد وفده الكامل لقرار الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية التركيز على مرافق مفاتيح الترميز العمومية، لأنه يرى أن هذا النهج سيعجل بإعداد الصياغة النهائية للقواعد الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية. كما يوافق على أن التركيز على الوظائف النمطية بدلا من التركيز على نموذج محدد سيجعل من الأيسر وضع مجموعة من القواعد الصالحة لجميع الوسائط في مرحلة تالية.

٤٢ - وأضاف أن مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات سيساعد على زيادة توفير الائتمان قليل التكلفة، وأن وفده يأمل في أن يكون المشروع جاهزا لتنظر فيه اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين. واستدرك قائلا إن العناية واجبة لكفالة التوفيق في مشروع الاتفاقية بين مختلف النظم القانونية المستخدمة في أنحاء العالم.

٤٣ - وقال إن جمهورية كوريا ترى من المهم تطبيق اتفاقيات الأونسيترال وقوانينها النموذجية القائمة. وقد سنّت الحكومة قوانين وطنية بشأن التجارة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية تستند فيها إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، وعيّنت مؤخرا مراسلا وطنيا لرصد تنفيذ أعمال اللجنة. وأعرب عن تقدير وفده للحلقات الدراسية التي تنظمها أمانة اللجنة في أكثر من ٢٠ بلدا لإذكاء الوعي بنصوص الأونسيترال وعن أمله في أن تعقد إحدى هذه الحلقات الدراسية في جمهورية كوريا في المستقبل القريب.

٤٤ - السيد إنخزاياخان (منغوليا): أعرب عن ترحيبه بتركيز اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين على إعداد دليل تشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، فهو موضوع ذو أهمية كبرى للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مثل بلده. وأوضح أن موارد منغوليا من التمويل والتكنولوجيا على الصعيد المحلي محدودة ولكنها شديدة الاهتمام بتطوير هياكلها الأساسية. وأضاف أن سياستها وتشريعاتها تستهدف إيجاد بيئة قانونية مناسبة للاستثمار الأجنبي بالمساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب. ويتضمن آخر نص لمشروع الدليل التشريعي المبادئ الأساسية التي يلزم توافرها ويحقق توازنا طيبا بين مصالح الأطراف المعنية. وبالرغم من وجود بعض المسائل التي لم تتم تسويتها، الأغلب أن يكون في الإمكان اعتماد المشروع في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة.

٤٥ - ومضى يقول إن منغوليا، بالرغم من عدم اشتراكها المباشر بعد في التجارة الإلكترونية، بوصفها بلدا شاسع الأرجاء تقع بعيدا عن الأسواق العالمية وطرق التجارة الرئيسية، حريصة على تنمية هذا الشكل الواعد من أشكال التجارة وترحب لذلك بالتقدم الذي أحرز في إعداد مشروع القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية. إذ ليس إعداد هذه القواعد ممكنا فحسب وإنما هو ذو أهمية عاجلة، وأعرب عن أمل وفده في اعتمادها في الدورة القادمة للجنة.

٤٦ - وأعرب عن اتفاقه مع ممثل هنغاريا على أن مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات يمكن أن يقلل إلى أدنى حد المساوئ التنافسية التي تعانها الأطراف المنتمية للبلدان النامية أو لبلدان تمر بمرحلة انتقالية. كما سيساعد شركاءها. وأعرب عن أمل وفده في أن يتسنى للجنة وضع مشروع الاتفاقية في صيغته النهائية في دورتها القادمة.

٤٧ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للجنة بشأن قانون الإعسار، أعرب عن اتفاق وفده مع الرأي القائل بأن وجود نظم قوية تحكم الإعسار وعلاقات المدينين بالدائنين مهم لاتقاء الأزمات المالية أو الحد منها، ولتيسير الانتعاش من المديونية المفترطة على نحو سريع ومنظم. ومن ثم توجد حاجة لاستكمال القوانين والممارسات المتعلقة بالإعسار. واللجنة مؤهلة للتصدي لهذه المسألة بحكم خبرتها في إعداد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، ولكن ينبغي تجنب ازدواج العمل في هذا المجال.

٤٨ - وبالنظر إلى نمو السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال من حيث الحجم والطلب عليها، من الواضح أن نظام جمعها ونشرها ناجح للغاية وينبغي تحسينه بتعزيز أمانة اللجنة عن طريق جملة أمور من بينها زيادة الموارد المخصصة للجنة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأعرب عن سروره للإفادة بأن حلقة الأونسيترال الدراسية الأولى التي تعقد في منغوليا قد مكّنت الحكومة من استحداث أو النظر في إجراء بعض التغييرات في التشريعات الوطنية للمواءمة بينها وبين نصوص الأونسيترال.

٤٩ - السيدة أغويار (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن عملية الإصلاح الاقتصادي والارتباط بالاقتصاد العالمي في الجمهورية الدومينيكية قد أوجدت فيها اهتماما مجددا بأعمال اللجنة. وبما أن استراتيجية الحكومة الإنمائية تقوم على تشجيع الخصخصة، والاستثمار الخارجي المباشر، والتجارة في الخدمات، فإنها تهتم على وجه الخصوص بالعمل الذي تضطلع به اللجنة في مجال مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، والتجارة الإلكترونية، والتحكيم. وأعربت عن ترحيبها بالتقدم الكبير المحرز في إعداد الدليل التشريعي لمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، الذي من شأنه أن يكون أداة نافعة في عملية إعادة الرسملة المعقدة الجاري الاضطلاع بها حاليا في بلدها.

٥٠ - واستطردت قائلة إن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها مقصدا سياحيا وبحكم موقعها في منطقة جغرافية استراتيجية، تشهد كمًّا كبيرا من المعاملات الإلكترونية؛ وسوف تساعد القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية على غرس الثقة لدى مستعملي وسائل الدفع الإلكترونية.

٥١ - وأعربت أيضا عن اهتمام وفدها الشديد بعمل اللجنة المتعلق بالتحكيم التجاري الدولي. وقالت إن حظ قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي وقواعد الأونسيترال للتحكيم من النجاح أقل مما كان مرجوا، وذلك إلى حد ما لعدم نشرهما في البلدان النامية. وأعربت عن اتفاقها مع المتكلمين السابقين بشأن ضرورة توسيع نطاق عمل اللجنة في البلدان النامية، بطرق قد يكون من بينها إعداد برنامج معزز لزمالات التدريب الداخلي بالاشتراك مع أمانة اللجنة. ومن شأن زيادة الموارد المرصودة للجنة أن تساعد على تنمية الوعي بعملها بين الدول الأعضاء، وأن تمكنها من عقد حلقات دراسية إقليمية في كل من الدوائر الأكاديمية ودوائر الأعمال التجارية.

٥٢ - السيد هانسون - هول (غانا): لاحظ أن مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص يغطي معظم المسائل المحورية، وأعرب عن ترحيبه بأخذ منظوري القطاعين العام والخاص كلاهما في الحسبان. وأضاف أن الدليل أخذ أيضا بعين الاعتبار الواجب مختلف النظم القانونية وسعى لتحقيق توازن سيكون جذابا لمستثمري القطاع الخاص وللاستثمار الحكومي وللمنتفعين على السواء، وهذا نهج جدير بالترحيب في البلاد التي تسعى مثل بلده لاجتلاب رأس المال عن طريق مشاريع البناء والتشغيل والنقل. وأضاف أن تحليل اللجنة للمفارقات التي يمكن أن تنشأ في النظم القانونية المختلفة فيما يتعلق بهذه المشاريع وما اقترحته من تعديلات لكفالة عدالة المنافسة يمثل خطوة كبيرة للأمام. وقد أحسنت الأونسيترال صنعا باتباعها نهجا يتسم بالحذر في مجالات حساسة من قبيل إنهاء المشاريع، والتعويض، وتسوية النزاعات.

٥٣ - وقال إن الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية قد حقق إنجازا كبيرا. وإذا أمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار قانوني مقبول دوليا، فقد يصبح في الإمكان إتمام العمل في مشروع القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية خلال دورة الأونسيترال القادمة.

٥٤ - وأوضح أن مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات سيجرب عليه زيادة في إتاحة الائتمان بأسعار أكثر قبولا وسيزيل أو يقلل من الأوضاع التنافسية غير المواتية التي تعاني منها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأضاف أن وفده يحث على إيجاد تسوية سريعة في المسائل المتبقية، ولا سيما المسائل المتعلقة بنطاق الاتفاقية المقبلة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة للجنة، قال إن غانا توافق على أن من المناسب أن تضطلع الأونسيترال بمهمة تحديث قانون الإعسار التي توجد حاجة ماسة إليها، بالرغم من أنها ينبغي أن تنسق مع المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل بالفعل في هذا المجال. وبما أنه ينبغي تحسين الاستفادة من الوثائق والمعلومات التي تراكمت لدى الأونسيترال، فإن التطوير الجاري لنظام جمع السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال وتوزيعها جدير بالترحيب، ولكن ينبغي تعزيز أمانة اللجنة بالنظر إلى ازدياد عبء العمل. وأعرب عما يساور وفده من القلق للاضطراب إلى رفض عدد من الطلبات المقدمة للحصول على ما توفره الأونسيترال من التدريب والمساعدة التقنية المفيدة وذلك بسبب نقص الموارد، وأضاف أنه يلزم تعزيز الأمانة تعزيزا كبيرا حتى تقوم بهذه المهام أيضا.

٥٦ - السيد كورزاشنكو (أوكرانيا): استعرض أشواط التقدم التي قطعتها الأونسيتال في عدة مجالات هامة مؤخرا وحثها بصفة خاصة على إنجاز مشروع الدليل التشريعي لمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. وقال إن اللجنة قد أحسنت الاختيار باتخاذها نهجا متوازنا يحمي مصالح جميع الأطراف المعنية، ومن شأن إعادة تشكيلها لهذا الدليل أن تكون مفيدة.

٥٧ - ومضى يقول إنه بالنظر إلى الخبرة الواسعة والمرضية المكتسبة بعمليات إنفاذ قانون الأونسيتال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي على الصعيد الوطني والاستخدام الواسع النطاق لقواعد الأونسيتال للتحكيم وقواعد الأونسيتال للتوفيق، فإنه أعرب عن ترحيب وفده بقرار اللجنة النظر في عدة مواضيع جديدة في مجال التحكيم التجاري واقترح أن تمنح الأولوية للتوفيق وإمكانية إنفاذ اتفاقات التسوية. ومن الأمور ذات القيمة أيضا قيام اللجنة برصد تنفيذ اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها لعام ١٩٥٨.

٥٨ - وقال إن الأونسيتال قد روجت بشكل مفيد للتوحيد في تطبيق الصكوك القانونية التي اعتمدتها، وينبغي تشجيع ما تقدمه من التدريب والمساعدات التقنية على المدى الطويل. وفي هذا مبرر لزيادة كل من الموارد البشرية والمالية المتاحة لأمانتها. وبالنظر إلى نطاق العمل الجاري القيام به في التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي، لا بد من التعاون الوثيق بين الأونسيتال وغيرها من المنظمات الدولية النشطة في هذا المجال.

٥٩ - السيد مانونغفي (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الأعمال المفيدة ذات الصلة التي تقوم بها اللجنة كثيرا ما شكلت مرجعا قيما للممارسات التشريعية في بلده. وشدد على ضرورة إعطاء الأونسيتال الدعم الذي تحتاج إليه.

٦٠ - وقال إن وفده يتطلع إلى الإنجاز القريب لمشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، ويشعر بالارتياح للعناية بإيجاد توازن بين مصالح كل من القطاعين العام والخاص.

٦١ - وأضاف أن إحدى المسائل التي ما زالت تنتظر الحل فيما يتعلق بمشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات هي مسألة حماية المدين في العلاقة مع المحال إليه. وتتسم هذه المسألة بأهمية لحكومات البلدان النامية لأنها، أو المؤسسات ذات الدعم الحكومي، تبرم في غالبية الأحيان عقود شراء باهظة التكلفة، تجعلها في العادة في زمرة المدينين. وتخشى هذه الحكومات بطبيعة الحال إحالة التزاماتها بالدفع أو نقلها إلى دائنين لم تختارهم بعناية بنفسها. ولذلك فإن وفده يرى تناول شروط عدم الإحالة الواردة في عقود الشراء العمومي بأسلوب مختلف عن هذه الشروط إذا وردت في أنواع العقود الأخرى.

٦٢ - السيدة هالوم (نيوزيلندا): أشارت إلى أن نيوزيلندا جعلت قوانين الأونسيتال النموذجية المتصلة بالتحكيم والبيع الدولي للبضائع جزءا من قانونها المحلي وأوصت باعتماد قانون الأونسيتال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود.

٦٣ - وأعربت عن ترحيبها بالتقدم الكبير الذي أحرز في إعداد الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. وقالت إن وفدها يوافق على أن تكون قاعدة هذا الدليل عريضة بدرجة كافية لتجعله مفيدا لحكومات ذات تقاليد دستورية وقانونية متعددة.

٦٤ - وأشادت أيضا بالعمل الذي أنجز في إعداد مشروع القوانين الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية. وأضافت أن تشبث الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية بوسيلة لإعداد مشروع القواعد بالاستناد إلى سياسة تشريعية يمكن بناء توافق في الآراء حولها ليس مستغربا، بالنظر إلى التطور السريع في هذا الموضوع وهلاميته. واستدركت قائلة إنها ترحب بقرار الفريق العامل التركيز على مرافق مفاتيح الترميز العمومية والوظائف الثلاث المشتركة بينها كوسيلة للتوصل إلى إطار مقبول دوليا. وقالت إن نيوزيلندا تفضل مجموعة من القواعد التي لا تبالغ في تنظيم استخدام التوقيعات الإلكترونية.

٦٥ - ومضت تقول إن لجنة القانون النيوزيلندية، تنفيذا لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، سوف تقترح قريبا اعتماد قانون للمعاملات الإلكترونية، يزيل العوائق القانونية التي تعترض سبيل هذا الأسلوب في التبادل التجاري. وأضافت أنه يجري الترويج بنشاط للقانون النموذجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٦ - السيد أكينسانيا (نيجيريا): وجه الاهتمام إلى ما تقدمه الأونسيترال للبلدان النامية من تدريب ومساعدة تقنية لا يقدران بثمن. وأضاف أن من دواعي الأسف أن يعوق نقص التمويل للجنة عن إنجاز هذه المهمة الرئيسية؛ وينبغي لذلك تعزيز أمانتها وإعطائها الموارد اللازمة لها.

٦٧ - وأبدى ترحيبه بإنجاز مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، الذي ستكون توصياته مشردا لواقعي القوانين على الصعيد الوطني صوب الالتزام بالإتصاف والشفافية.

٦٨ - وقال إن استعمال التوقيعات الإلكترونية يُعد ميزة في التجارة الدولية في عالم يتسم بالعولمة، وإن وفده يجد من البوادر المشجعة إصرار الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية على صياغة قواعد في هذا الشأن بالرغم من المصاعب الكامنة. ويرى الوفد أيضا أن إنشاء فريق عامل معني بالتحكيم كان خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أنه، على الرغم من ضرورة التضافر بين الأونسيترال والهيئات الدولية الأخرى العاملة في المجالات المتعلقة بنظم الإعسار أو بالتحكيم التجاري الدولي، فإن على اللجنة أن تستميت في صون هويتها واستقلالها، اللذين يعطيان البلدان النامية بصفة خاصة هذه الثقة في العمل الذي تقوم به.

٦٩ - السيد فاسكيس (إكوادور): بعد أن أبدى تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو، قال إن نص مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص لا بد أن يُستعرض الآن في مجمله من حيث الاتساق والمرونة ولكفالة تحقيقه توازنا مناسبا بين مصالح المستثمرين والحكومات والمنتفعين. وأضاف أن البلدان النامية ستجد هذا الدليل مفيدا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي، في حين سيستفيد المستثمرون في البلدان المتقدمة النمو بمعايير واضحة في هذا المجال. وسيدفع الدليل إلى الأمام عملية تحديث القوانين المحلية السارية، وينبغي أن تتمكن الأونسيترال من اعتماده في دورتها القادمة. أما العمل

في إعداد مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات، التي ستزيد من إتاحة الائتمان المنخفض التكلفة، فقد بلغ بالفعل النقطة التي أصبح عندها النص جاهزا للاعتماد في الدورة نفسها.

٧٠ - وأعرب عن ثقة إكوادور في توصل الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المختلف عليها فيما يتعلق بمشروع القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية ومن أنه سيتصدى للمسائل الجديدة فور نشوئها. أما عن الأعمال المقبلة الممكنة بشأن قانون الإعسار، فأعرب عن ترحيب وفده بالدورة الاستكشافية التي يوشك أن يعقدها الفريق العامل المعني بقانون الإعسار لبحث الاقتراح المثير الخاص بإعداد قانون نموذجي لإعسار الشركات يُشجع على اعتماد نظم وطنية فعالة لإعسار الشركات.

٧١ - وقال إنه بما أن اللجنة ستنتهي أعمالها قريبا بالنسبة لعدد من المواضيع، فإنها ينبغي أن تشرع في إجراء تقييم من حيث الأولوية للمجالات الجديدة التي يمكن لها فيها أن تسهم بشكل مثمر في إمكانية التنبؤ في مجال العلاقات التجارية وفي التوسع في التجارة الدولية لصالح جميع البلدان. فقد تستكشف الأونسيترال، على سبيل المثال، الجوانب القانونية لتمويل التجارة الدولية في ضوء الأزمات المالية الأخيرة التي كانت لها آثار ضارة كبيرة على التجارة الخارجية للبلدان النامية.

٧٢ - وأثنى على العمل الممتاز الذي قامت به أمانة اللجنة في جمع المعلومات ونشرها بشأن الأحكام القضائية وقرارات التحكيم ذات الصلة باتفاقيات الأونسيترال وقوانينها النموذجية تشجيعا على التوحيد في تفسيرها وتطبيقها ولتوجيه الاهتمام الدولي إليها. وأضاف أن الأونسيترال تضطلع أيضا بعمل قيّم في تقديم التدريب والمساعدة التقنية للبلدان النامية، وأن من دواعي الأسف عدم قدرتها على تلبية جميع الطلبات التي تلقتها. ولا بد من إعطاء الأمانة ما يلزمها من الموارد البشرية والمالية لأداء هذا العمل.

٧٣ - السيد زدانوفيتش (بيلاروس): أشاد بالعمل الذي أنجزته اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض. وقال إنه رغم عجز اللجنة عن إتمام أي من البنود المدرجة في جدول أعمالها، فإنها قد أحرزت تقدما كبيرا في إعداد مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات، وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ومشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، والتنفيذ التشريعي لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

٧٤ - وقال إن وفده يشيد أيضا بالعمل الذي قام به الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية. وكان الفريق العامل قد اعتمد في وقت سابق عنوان مشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات وديباجتها ومشروع المواد من ١ إلى ٢٤، وأعرب عن أمل وفده في سرعة إتمام العمل في وضع قواعد القانون الموضوعي بشأن الأولوية حتى يتسنى تقديم مشروع الاتفاقية إلى اللجنة لاعتمادها في عام ٢٠٠٠.

٧٥ - وأعرب عن الارتياح للتقدم المحرز في إعداد مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. بيد أنه لاحظ أن الوثيقة قيد النظر (A/CN.9/458) طويلة بعض الشيء واقترح اختصارها وجعلها أسهل تناولا. وأوضح أن الدليل التشريعي سيكون أداة مفيدة في أيدي البلدان ذات الاقتصادات

التي تمر بمرحلة انتقالية وتقوم باستعراض وتحديث تشريعاتها ذات الصلة بمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، وكذلك بالنسبة للبلدان التي تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي لهذه المشاريع.

٧٦ - وقال إن من المهم الاستمرار في رصد أعمال اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨. وذكر أن حكومته قد ردت على استبيان الأمانة في هذا الموضوع وتطلع إلى تحليل المعلومات التي يتم جمعها. ودعا باسم وفده جميع الدول الأطراف إلى الرد على الاستبيان إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

٧٧ - وأضاف أن عمل اللجنة في مجال التدريب والمساعدة التقنية وفي نشر القرارات القضائية وقرارات التحكيم جدير بالثناء. فالحلقات الدراسية والندوات التي تعقدها اللجنة، بما فيها تلك التي تنظمها على الصعيد الإقليمي، ضرورية حقاً، ومما يتسم بأهمية خاصة مشاركة ممثلي البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وسيكون من المفيد تنظيم إحاطات إعلامية خلال هذه الحلقات الدراسية للمشرعين والقضاة والمحكمين وغيرهم من مستعملي نصوص الأونسيترال.

٧٨ - السيد راو (مراقب المنظمة العالمية للملكية الفكرية): قال في معرض الإشارة إلى الفصلين الثاني والثالث من التقرير، إن وفده أحاط علماً بالمقترحات المقدمة في أثناء مناقشة الفقرات من ١٧ إلى ٢١ من مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. وكان أحد هذه المقترحات يتمثل في أن تسن الدولة المضيفة أحكاماً في القانون الجنائي لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أنه انتظارا لإجراء المزيد من المناقشات في الفريق العامل بشأن هذا المقترح وغيره، فإن وفده يرحب بالاقترح المقدم في التقرير (الفقرة ٣١٧) بشأن إمكانية التعاون في المستقبل بين الأونسيترال والمنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتعلق بالحقوق في البيانات الإلكترونية والبرامجيات الحاسوبية. وبما أن المنظمة هي الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بالترويج لقانون الملكية الفكرية وحمايته والأونسيترال هي ساعد الأمم المتحدة القانوني في مجال القانون التجاري الدولي، فمن الممكن أن يكون التعاون بينهما مثمراً.

٧٩ - ومضى يقول إن الاقتصاد العالمي تدفعه حالياً التكنولوجيا والمعرفة أكثر مما تدفعه الموارد المادية. وتؤثر الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية كل منهما في الأخرى بطرق عديدة: إذ تلزم حماية الملكية الفكرية، على سبيل المثال، من واضعي اليد في المجال الإلكتروني الذين يقومون بتسجيل عناوين أو أسماء مواقع خاصة على الإنترنت باستعمال علامات تجارية معروفة بهدف إعادة بيعها إلى المالكين الأصليين بسعر أعلى. وتشمل التجاوزات الأخرى تسجيل عناوين في الإنترنت وثيقة الشبه بعلامة تجارية مشمولة بالحماية بهدف حيازة عمل تجاري بطريقة غير مشروعة. وقد أجرت المنظمة في العام الماضي مشاورات على الصعيد العالمي بشأن موضوع أسماء المواقع المسجلة في الإنترنت وقدمت توصيات إلى مؤسسة الإنترنت لإسناد الأسماء والأرقام. فأوصت بأن يمثل مقدمو طلبات تسجيل أسماء المواقع لممارسات وإجراءات إدارية مُمَثِّلَى معينة، منها نظام موحد وإلزامي لحل النزاعات لإجبار واضعي اليد في المجال الإلكتروني على التخلي عن الأسماء التي يتم الحصول عليها بطريق غير قانوني، وأداة للاستبعاد لصالح أصحاب العلامات التجارية المعروفة لكي لا يستطيع غيرهم تسجيلها. وقد اعتمدت شركة الإنترنت لإسناد الأسماء والأرقام الجانب الرئيسي من توصيات المنظمة، وتقوم بالنظر في المسائل المتبقية.

٨٠ - وأضاف أنه جرى عقد مؤتمر عالمي بشأن التجارة الإلكترونية في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ برعاية المنظمة. وشاركت الأونسيترال في هذا المؤتمر، الذي كان أبرز ما فيه جدول أعمال رقمي من عشر نقاط اقترحه المدير العام للمنظمة. وشمل الجدول ما يلي: توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في التجارة الإلكترونية من خلال استعمال موقع المنظمة في شبكة الإنترنت؛ كفالة دخول معاهدة المنظمة لحقوق التأليف ومعاهدة الأداء والأجهزة الصوتية حيز النفاذ؛ وتعديل الإطار التشريعي الدولي لتيسير التجارة الإلكترونية؛ وتنفيذ توصيات المنظمة بشأن أسماء مواقع في شبكة الإنترنت؛ ووضع مبادئ مناسبة على الصعيد الدولي لتحديد الظروف التي يخضع فيها مقدمو الخدمة على الشبكة للمسؤولية عن الملكية الفكرية؛ وتعديل الإطار المؤسسي لاستعمال الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي عن طريق جملة أمور من بينها نظم إدارة حقوق التأليف والنشر الإلكترونية، والترخيص بالتعبير الرقمي للتراث الثقافي على الشبكة، وإدارة المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية على الشبكة؛ واستحداث إجراءات على الشبكة لتقديم الطلبات الدولية المتعلقة بمعاهدة التعاون في مجال البراءات وغيرها من المعاهدات؛ والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى بشأن مسائل من قبيل صحة العقود الإلكترونية والولاية القانونية.

٨١ - السيد رينجر (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): أعرب عن امتنان الأونسيترال للاهتمام الذي أبدته اللجنة بعملها. وقال إن تأييد الدول الأعضاء أساسي للأونسيترال، بوصفها الهيئة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تروج للتوحيد والمواءمة في مجال القانون التجاري على أساس عالمي. ومن مواطن قوة اللجنة أنها تعمل من خلال توافق الآراء. وليس التوصل إلى توافق في الآراء دائما بالأمر السهل، نظرا لكثرة التقاليد القانونية والثقافات التي تمثلها الدول الأعضاء، ولكنه ممكن إذا تمتعت جميع الوفود بالاستعداد للأخذ بحلول وسط، كما تفعل حتى الآن.

٨٢ - وقال إن بعض الوفود شددت على ضرورة ترشيد برنامج عمل اللجنة، في حين أيدت وفود أخرى، وهي الأغلبية، التماس اللجنة الحصول على موارد كافية. وتدرك الأونسيترال دائما ضرورة الاستفادة بأكبر قدر من الفعالية من مواردها المحدودة. وبالرغم من ذلك، فإن القبول الشامل لعمل اللجنة لا يمكن إلا بمشاركة جميع الوفود.

٨٣ - ومضى يقول إن التأخر كثيرا في إصدار وثائق الدورات كان دائما من شواغله الخطيرة. ولا ترجع حالات التأخير هذه أبدا إلى البطء في التحرير من جانب أمانة الأونسيترال، بل ترجع إلى نقص إمكانيات الترجمة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وإذا عهدت الأونسيترال لأفرقة الخبراء، كما يقترح أحيانا، بقدر من العمل أكبر مما تعهد به للأفرقة العاملة الرسمية، فلن تتاح الوثائق إلا بلغة العمل، إذا أتيحت على الإطلاق. ولن يساعد هذا في الحفاظ على الشفافية في عمل اللجنة، وهي أمر حيوي لقبولها على الصعيد العالمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

— — — — —